ة انتعاش وتحولات في الاقتصاد
ا على الاقتصاد الوطني

بقلم الدكتور محمد سلمودي
أستاذ في الاقتصاد الدولي

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

علاقة التعاونيات بالاقتصاد وآثارها على الاقتصاد الوطني

تصميـــم الموضـــوع

المقدمـــة

١ ــ التعاونيـــة مشروع اقتصادي يرتكـــز علـــى مقومات اقتصادية واجتماعية ضرورية لنجاحه .

٢ ــ انتشـــار التعاونيات في مختلف القطاعات الاقتصادية ، أنواعها ووظائفها الاقتصادية .

٣ ــ بعض النواحي الاقتصادية للتعاونيات الزراعية .

أ ــ على صعيد تأمين وسائل الانتاج الزراعي بواسطة التعاونيات .

ب ــ على صعيد تصنيع الانتاج الزراعي .

٤ ــ بعض المعضلات الخاصة بالتعاونيـــات الاستهلاكيـــة والعناصر الاقتصادية الاساسية لنجاح مشروع التعاونية الاستهلاكية .

٥ ــ انتشار الحركة التعاونيـــة في القطاعات الاقتصاديـــة اللبنانية وفي المناطق اللبنانية .

٦ ــ انتشار التعاونيات في القطاع الزراعي اللبناني .

٧ ــ انتشـــار التعاونيات في القطـــاع الاستهلاكي اللبنانـــي ودورها في الحد من ارتفاع الاسعار .

٨ ــ دخول التعاونيات الى القطاع السكني في لبنان ودورها كأحد عناصر حل الازمة السكنية .

الخلاصـــة

علاقة التعاونيات بالاقتصاد وآثارها على الاقتصاد الوطنـــي

بقلم الدكتورعبده يبرودي

مقدمـــة

بدأت التعاونيات تنتشر في جميع مرافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمختلف الانظمة السياسية والاقتصادية التي تميز العالم المعاصر . واخـــذ دورها يبرز كعنصر فعال في حـــل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسكنية ، وذلك ، عن طريق تأمين مستلزمات الانتاج ، وتنظيم عملياته وتفعيلها ، وتصريف المنتجات ، وتأمين الحاجيات من سلع وخدمات ، وتخفيف كلفة المعيشة ، وتسهيل الحصول على المساكـــن اللائقة . . .

وضمن هذا الاطار ، بدأت بلدان الشرق الاوسط ، بما فيها لبنان ، تشهد تطورا ملحوظا في انشاء التعاونيات علـــى أنواعها ، التي بدأت تحتل مركزا هاما ، اخذت اهميته تتسع تدريجيا في الشبكـــات الاقتصادية للتموين بعناصر الانتـــاج وللانتاج ، ولتوزيع السلع والاستهلاك .

وتجدر الملاحظة هنا الى أن التعاونيات لم تبلغ المستوى نفسه من النشاط والقيمة ، ان بين دول الشرق الاوسط نفسها ، أو ضمن كل دولة على حدة . فالكثير من التعاونيات يكون بحجم صغير أو ضعيف أو في مرحلة بداية الانطلاق .

لكن البعض من التعاونيات يسترعي الانتباه من ناحية الحجم الاقتصادي الذي يحتله في القطاعات الاقتصادية لبعض الدول وللبنان .

ان الاهمية النسبية التي بدأت تكتسبها التعاونيات في البنية الاقتصادية ، والدور الذي يجب أن تؤديه في مجالات تأمين التموين بالمواد الاستهلاكية ، والانتاجية ، ومكافحة التضخم ، وارتفاع الاسعار ، وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، تدفعنا الى معالجة موضوع العلاقة بين التعاونيات والاقتصاد ، بهدف القاء الضوء على بعض ما يجب لانشاء تعاونيات ناجحة اقتصاديا واجتماعيا ، ولابراز اهمية دورها المتشعب ، وذلك عبر دراسة ترتكز على النقاط التالية :

١ ــ التعاونية مشروع اقتصادي يرتكز على مقومات اقتصادية واجتماعية ضرورية لنجاحه .

٢ ــ انتشار التعاونيات في مختلف القطاعات الاقتصادية : انواعها ووظائفها الاقتصادية .

٣ ــ بعض النواحي الاقتصادية للتعاونيات الزراعية .

٤ ــ بعض المعضلات الخاصة بالتعاونيات الاستهلاكية ، والعناصر الاقتصادية الاساسية لنجاح مشروع التعاونيات الاستهلاكية .

٥ ــ انتشار الحركة التعاونية في القطاعات الاقتصادية اللبنانية وفي المناطق اللبنانية .

٦ ــ انتشار التعاونيات في القطاع الزراعي اللبناني .

٧ ــ انتشار التعاونيات في القطاع الاستهلاكي اللبناني ، ودورها في الحد من ارتفاع الاسعار .

٨ ــ دخول التعاونيات الى القطاع السكني في لبنان ، ودورها كأحد عناصر حل الازمة السكنية .

١ ــ التعاونية مشروع اقتصادي يرتكز على مقومات اقتصادية واجتماعية ضرورية لنجاحه

تبدو العلاقة وثيقة الارتباط بين التعاونيات والاقتصاد ، وذلك منذ بداية نشوء التعاونيات . ان التعاونية مشروع اقتصادي ، لذلك فان تأسيسها يبنى على معطيات اقتصادية واجتماعية ، تشكل الاساس للدراسة الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن من التأكد من توفر المقومات الاقتصادية والاجتماعية لنجاح مشروع انشاء التعاونية ، ولقابلية التعاونية للحياة والاستمرار فيما بعد ، في الوسط المطلوب تأسيسها فيه ، ومدى حاجة هذا الوسط الى مشروع التعاونية . وترتكز هذه الدراسة على نوع التعاونية المطلوب تأسيسها ، ونطاق عملها الجغرافي ، والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية لنطاق عمل التعاونية . وتنطلق أيضا من المعطيات الاقتصادية والاجتماعية لطالبي تأسيس التعاونية ، ومنها : الدخل الفردي ، والنفقات الفردية الحالية والمرتقبة لطالبي التأسيس، وأسباب المشكلة وتحليل عناصرها ، وتحديد نوع الخدمات والسلع المطلوبة ، وكيفية تأمينها وكلفتها الحالية ، ومقارنة تلك الكلفة بتلك التي تتحقق بواسطة التعاونية اذا أسست . وتشمل أيضا هذه الدراسة كلفة تأسيس مشروع التعاونية ،

والمصاريف والرواتب الشهرية وتغطيتها من راس المال السهمي الاساسي والمتزايد ، وتحديد العائدات الصافية للتعاونية من المبيعات ، ومدى مساهمة التعاونية في رفع معدل القدرة الشرائية .

وفي حال كون التعاونية زراعية ، فستشمل الدراسة ايضا النقاط التالية :

- انواع الزراعات : اشجار مثمرة ـ خضار ـ حبوب وتحديد كمية الانتاج وقيمته .

- طريقة استثمار الارض : مباشرة من المالك ـ المالك بواسطة اجراء ـ الشراكة ـ الضمان ـ المحاصصة وغير ذلك .

- الوسائل المستعملة لقلب الارض : وسائل تقليدية او وسائل حديثة .

- طريقة الري : قنوات ري ـ آبار ارتوازية ـ خزانات لحفظ مياه الشتاء .

- الاسمدة المستعملة : نوعها ، كيفية الحصول عليها ، كلفتها .

- الرشوش الكيمائية المستعملة : نوعها ، كيفية الحصول عليها ، كلفتها .

- كيفية الحصول على البذار ومدى انتاجية الارض .

٢ ـ انتشار التعاونيات في مختلف القطاعات الاقتصادية ، انواعها ووظائفها الاقتصادية .

ان التعاونيات هي مؤسسات اقتصادية واجتماعية هدفها الانسان وحاجاته ، ووسيلتها التعاون الجماعي ، لذلك يكون نشاطها في أي قطاع اقتصادي واجتماعي . ويمكن ان نرتب التعاونيات بحسب سبع مجموعات ، تبين لنا مدى الانتشار التعاوني في البنية الاقتصادية وقطاعاتها .

ا ـ التعاونيات الزراعية التي تشمل تعاونيات تأمين مستلزمات الانتاج الزراعي ، وتعاونيات الانتاج الزراعي ، وتعاونيات تصريف المنتجات الزراعية .

ب ـ تعاونيات صيد السمك ، لشراء مراكب الصيد ، وللقيام باعمال الصيد وتصريف حصيلته .

ج ـ التعاونيات الصناعية والحرفية .

د ـ التعاونيات الاستهلاكية في المدن والمناطق والارياف ، التي تلبي الحاجات الى المواد الغذائية والملابس والادوات المنزلية وغير ذلك ، والتي تقوم بالشراء بالجملة والبيع بالمفرق .

هـ ـ التعاونيات ذات الاهداف الاجتماعية والثقافية ، وبشكل خاص التعاونيات السكنية التي تهدف الى مساعدة اعضائها على بناء او شراء شققا باسعار معقولة . بالاضافة الى التعاونيات المدرسية ، وتعاونيات النشر والتاليف ، وغير ذلك من التعاونيات التي تقلص مدى

ضغط كلفة الحياة الباهظة على دخل المواطن وميزانية الاسرة .

و ــ تعاونيات الادخار والتسليف التي تؤمن القروض لاعضائها .

ز ــ تعاونيات التأمين .

ان التعاونيات ، ككل مشروع اقتصادي ، تقوم بالوظائف الاقتصادية التالية :

ا ــ الوظيفة الفنية : الانتاج .

ب ــ الوظيفة التجارية : الشراء ، التخزين ، البيع ، تأمين الخدمات .

ج ــ الوظيفة المالية : ادارة الاموال .

د ــ الوظيفة الحسابية : مسك الحسابات .

هـ ــ الوظيفة الادارية : التوقع ، التنظيم ، الادارة ، التنسيق ، الضبط .

٣ ــ بعض النواحي الاقتصادية للتعاونيات الزراعية

تظهر العلاقات بين الاقتصاد والتعاونيات الزراعية بشكل وثيق من خلال اهداف تأمين عناصر الانتاج الزراعي بواسطة التعاونيات ، وتحسين الانتاجية الزراعية ، وتصنيع الانتاج الزراعي ، وتسويقه .

ا ــ على صعيد تامين وسائل الانتاج الزراعي بواسطة التعاونيات .

ان تأمين التعاونيات لمختلف وسائل الانتاج من مواد اولية وتجهيزات مختلفة وآلات ومحروقات يطرح مشكلات اقتصادية مختلفة . أن تموين الحيازات الزراعية Exploitations Agricoles بواسطة التعاونيات ، يرمي الى تحقيق هدف خفض كلفة الانتاج الزراعي بالسماح للمزارعين بالتموّن بأسعار مقبولة ، اما أن تكون أقل من اسعار السوق، أو اذا كانت مساوية لها ، فان استفادة المزارع تكون في استرجاع جزء مما دفعه عن طريق ما يمكن أن يحصل عليه من الفائض الصافي الناتج عن التعامل مع الاعضاء كعائد لكل من الاعضاء بنسبة تعامله مع التعاونية ، وذلك في اخر السنة المالية . بالاضافة الى تحقيق هدف اخر هو تمكين المزارعين من الحصول على افضل السلع التي تتميز بنوعية جيدة ، وبشكل خاص فيما يتعلق بالبذار المؤصلة والاسمدة الكيمائية. هنالك أيضا هدف ثالث يمكن تحقيقه عن طريق التعاونيات وهو تحرير المزارع من هيمنة الوسيط ، ان على صعيد تأمين عناصر الانتاج ، أو على صعيد تصريف الانتاج .

ان موضوع التموّن بالبذار ذات اهمية كبيرة بسبب دوره الاساسي في تحديد مستوى الانتاجية الزراعية ، وفي تأمين نجاح المشروع الزراعي . ولا يزال المزارع مستمرا ، سنة بعد سنة ، في استعمال بذار اخذها من محاصيله ، بحيث لا يتمكن من تسجيل انتاجية مرتفعة . وقد يقوم بعض المزارعين بمبادلات البذار مع جيرانهم ، من وقت الى اخر ، وذلك دون

أن تكون النتائج افضل ، لان هذه البذار هي غير محسنة ، ولا مؤصلة ، وقد تحتوي ايضا على حبوب لاعشاب مضرة . لذلك ، فان التعاونية يمكن أن تقوم بعمل جيد ، في هذا المجال، لكي ترفع مستوى الانتاجية الزراعية ، وتؤمن النجاح الاقتصادي للمشروع الزراعي ، عن طريق تموين المزارع ببذار مختارة ، بشكل دقيق ، وجيدة التنوع . ويمكن للتعاونية أن تساعد على ايجاد الموّنين Fournisseurs بأسعار معقولة ، وأن تجري بعض الاختيارات للتأكد من ان نوع البذار المختارة يتجاوب مع الشروط المحلية .

وفي موضوع الاسمدة الكيمائية يجب معرفة ما هي الاسمدة الضرورية لمختلف المزروعات بحسب نوعية التربة والطقس . فقد يهدر المزارع أمواله اذا كثف أو خفض كمية الاسمدة المستعملة ، أو اذا استعمل مزيجا منها مركبا بشكل غير جيد من العناصر الاساسية الثلاثة : النيترات ، الفوسفات والبوطاس . لذلك ، وفي سبيل المحافظة على استمرارية المشاريع الاقتصادية الزراعية ، فبمقدور التعاونية توجيه أعضائها بشكل صحيح بالنسبة لاستعمال الاسمدة الملائمة لمزروعاتهم ، وبامكانها أيضا شراء الاسمدة بأفضل الشروط المكنة .

ب ــ على صعيد تصنيع الانتاج الزراعي :

ان من أهداف التعاونيات الزراعية تنفيذ مشاريع لتصنيع انتاج أعضائها الزراعي . يجب الانطلاق من معرفة حجم الانتاج الزراعي للاعضاء الذي يمكن تسليمه للتصنيع خلال الموسم ، بحيث يكون حجم المشروع ملائما له عند بداية

نشاطه . وقد تمكن دراسة تطور محاصيل الاعضاء ، خلال السنوات الماضية ، من اعطاء فكرة واضحة عن السرعة المحتملة لامكانية زيادة حجم المشروع . وهكذا ، فان التعاونية يمكن أن تحدد أهمية مشروع المصنع وحجم الانتاج . ويمكن أن يحصل خطأ في التقدير ، أو تسرع في بعض الاحيان ، فلا يكون المشروع المقترح في محله من الناحية الاقتصادية . فقد لا يكفي الانتاج المرتقب لتشغيل كامل طاقة المعمل وكامل طاقة التقنيين الضروريين . وقد يكون مركز مشروع المصنع المختار بعيدا عن الاسواق ، أو عن مصادر المواد الاولية واليد العاملة المؤهلة ومصادر الطاقة ، بحيث لا يسمح بكلفة انتاج معقولة بالوحدة المنتجة . في هذا الوضع ، قد يكون من الافضل الاقلاع عن تنفيذ المشروع ، أو تأجيله الى الوقت الذي يصبح فيه حجم الانتاج كافيا لتشغيل كامل الطاقة الفنية والبشرية ، أو الى الوقت الذي تصبح فيه شبكة الطرقات كاملة بحيث تصل الى المكان المطلوب . يجب أيضا على التعاونية أن تحتسب بكل دقة قيمة الرساميل الضرورية للابنية ، والآلات ، والطاقة ، والمواد الاولية ، وأجور العمال ، وذلك حتى بداية حصولها على ايرادات مشروعها . واذا لم تتمكن التعاونية من امتلاك الاموال بشكل كاف ، فمن الافضل لها أن تقوم بالاختيار بين تأجيل تحقيق المشروع ، أو الانطلاق به بالرغم من كل شيء ، مع تحمل مجازفة انشاء مشروع سيء التجهيز وغير مربح . أما اذا كان المشروع ضروريا للتعاونية بشكل ملح جدا ، بحيث لا يمكن لها أن تنتظر وقتا أطول حتى تصبح الاوضاع ملائمة لها ، فبامكانها عندئذ محاولة المجازفة ، وذلك مع الملاحظة بان هذا القرار قد يكون بعيدا عن الحكمة في التصرف في أحيان كثيرة .

ومن المهم أيضا دراسة مدى امكانية تأمين المشروع لمردود مالي ، بالاستناد الى الاسعار التي يمكن بها بيع الانتاج المرتقب للمشروع ، والى تغطية الانفاق المرتقب على المواد الاولية والاجور والمصاريف العامة والنقل ، بالاضافة الى دفع الديون المستحقة ، وتأمين فائدة على راس المال وتكوين احتياطات . واذا كان من غير الممكن للتعاونية تحقيق هذا الهدف الا بشراء انتاج اعضائها بأسعار منخفضة ، أو ببيع انتاجها الى المستهلك بأسعار مرتفعة ، فانها تكون قد خرجت عن التزامها بمبادىء التعاون بحيث قد تجازف بتخلي اعضائها عنها باكرا .

٤ ـ بعض المعضلات الخاصة بالتعاونيات الاستهلاكية والعناصر الاقتصادية الاساسية لنجاح مشروع التعاونية الاستهلاكية .

يمكن ابراز العلاقة بين الاقتصاد والتعاونيات من خلال مراجعة بعض المشكلات الاقتصادية التي تواجهها التعاونية الاستهلاكية ، وتحديد العناصر الاقتصادية الاساسية التي تمكن التعاونية الاستهلاكية من النجاح .

التعاونية الاستهلاكية هي التي تهدف الى تأمين المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية ، وتوفير بعض الخدمات الاجتماعية الى اعضائها بأدنى كلفة ممكنة ، وتعتبر التعاونيات الاستهلاكية الاقدم من ناحية تحقيق الفكرة التعاونية . وقد تطورت عبر الزمن ، وتوصل بعضها الى احجام كبيرة وقوة فعالة وتشعبات كثيفة ، مما أمن لها نجاحا ملحوظا ، ورغم ذلك ، فان التعاونيات الاستهلاكية بقيت تطرح معضلات عملية

قد تجعل في بعض الاحيان امكانية الخسارة مماثلة وبالنسبة نفسها لامكانية النجاح . وينتج هذا الوضع عن أسباب عديدة يمكن ايجازها كما هو وارد ادناه . ان أعمال التعاونية في المجال التجاري لا تعتبر موضوعا سهلا ، فالسلع يجب أن تختار بالاستناد الى ذوق المستهلك . أما الكميات فيجب أن تكون ملائمة وذلك بهدف التمكن من بيعها في مدى معقول من الوقت ، وعلى الاقل قبل تعرضها للتلف ، وبشكل خاص السلع الغذائية . ويتوجب ايضا عرض السلع بطريقة صحية وجذابة ، أو حفظها بطريقة سليمة ومضمونة . وتنشأ صعوبات أيضا بسبب اعتماد نظام معقد للمحاسبة ، وتطبيقه بصورة مستمرة ، اذ على التعاونية تسجيل جميع العمليات المتعلقة بشراء السلع وبيعها ، والحصول على ايرادات . كما يتوجب عليها أيضا اعادة تكوين المخزون قبل أن يبدا بالنفاد . لذلك ، فالعمليات الحسابية التي تقوم بها التعاونيات الاستهلاكية أصعب بكثير من العمليات الناتجة عن تسويق سلعة زراعية واحدة مثلا . وبالاضافة الى مشكلات الاستثمار التي تعاني منها التعاونية الاستهلاكية ، فان اعضاءها لا يتصرفون دائما بروح تعاونية صحيحة اذ قد لا يدفعون سلفا ، أولا يسددون مباشرة ديونهم .

ان امكانية حصول هدر في التعاونية الاستهلاكية كبيرة جدا ، بسبب عدم التمكن من ضبط المواد المعروضة بذات الدقة التي تضبط بها الاسمدة مثلا . وتعاني التعاونية الاستهلاكية من المنافسة القوية التي يمكن أن تلقاها من جهة التجار . بالاضافة الى أن التعاونية الاستهلاكية قد تخضع بعد تأسيسها الى بعض الشركات الخاصة التي تبيع بالجملة،

وذلك في مجال تموينها . بمقابل المشكلات التي قد تعترض نجاح التعاونية ، يجب أن تتوفر بعض العناصر الاساسية الكفيلة بتذليل العقبات مهما كان نوعها ، وبتأمين نجاح المشروع التعاوني الاستهلاكي والتي يمكن ايجازها كما يلي :

- وجود حاجة اقتصادية لتأسيس تعاونية استهلاكية .
- ارتباط حجم التعاونية الاستهلاكية بعدد الاعضاء ، ومدى اتساع نطاقها الجغرافي ، والتمكن من التمويل .
- حسن اختيار مركز التعاونية .
- اختيار السلع بعد دراسة دقيقة وعميقة .
- تنظيم المخزن على أسس علمية وعملية .
- تفادي امكانية حصول منافسة بين التعاونيات .
- اعتماد أسعار مدروسة والربط بين السعر والنوعية بالنسبة للسلع .
- اعتماد نظام حديث للمحاسبة والمراقبة الدائمة للمخزون .
- معرفة وفعالية اختيار مصادر جيدة للتموين .
- تحسين العلاقات بين التعاونية والاجراء والمستهلكين .
- اتباع سياسية فعالة للتثقيف التعاوني .
- تأمين حياد الاعضاء في مجالات العمل التعاوني وتوفير صلات وثيقة بينهم .

٥ ــ انتشار الحركة التعاونية في القطاعات الاقتصادية اللبنانية وفي المناطق اللبنانية .

تشكو بنية الاقتصاد اللبناني من خلل بنيوي ، اي خلل القطاعات الاقتصادية التي تكوّن البنية الاقتصادية ، بالاضافة الى خلل بين المناطق لصالح المدن الرئيسية وخاصة العاصمة. يظهر الخلل البنيوي بشكل واضح من خلال التفكك الحاصل بين مختلف القطاعات الاقتصادية ، وينتج عن هيمنة قطاع الخدمات على قطاعي الانتاج ، أي الزراعة والصناعة ، مما أدى الى اعتماد لبنان بشكل رئيسي على الاستيراد . اما خلل المناطق ، فناتج عن استقطاب العاصمة والمدن الرئيسية لمعظم المؤسسات وللغالبية العظمى من السكان بشكل أدى الى تفريغ بقية المناطق من العمال والكوادر العليا المؤهلة ، والى نمو فوضوي غير متوازن .

ان انتشار الحركة التعاونية في جميع القطاعات الاقتصادية ، وفي مختلف المناطق اللبنانية ، بامكانه أن يشكل أحد العناصر الاساسية لحل هذا الخلل المزدوج .

ان الجدول الاول والرسم البياني الاول يعكسان توزيع التعاونيات حسب نوعها في سنة ١٩٨٨ . تشكل التعاونيات الزراعية نسبة ٥٣ ٪ من اجمالي عدد التعاونيات ، والتعاونيات السكنية ٢٥،٦ ٪ ، والتعاونيات الاستهلاكية ١٧،٢ ٪ ، وكل من التعاونيات الحرفية وتعاونيات التوفير والتسليف ١،٦ ٪ ، والتعاونيات الثقافية ١ ٪ .

جدول رقم ١ : توزيع التعاونيات حسب نوعها سنة ١٩٨٨

نوع التعاونيات	زراعية	استهلاكية	سكنية	حرفية	توفير وتسليف	ثقافية	الاجمالي
العـــدد	٢٠٣	٦٦	٩٨	٦	٦	٤	٣٨٣
٪	٥٣	١٧،٢	٢٥،٦	١،٦	١،٦	١	١٠٠٪

رسم ١ : توزيع التعاونيات حسب نوعها سنة ١٩٨٨

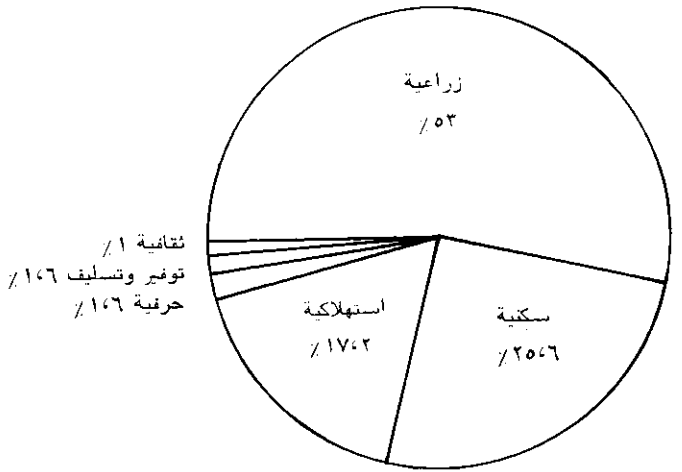

اما الجدول الثاني ، والرسم الثاني ، يظهران التوزيع الجغرافي للتعاونيات حسب المحافظات في سنة ١٩٨٨ ، حيث بلغ العدد الاجمالي ٣٨٣ تعاونية . وبلغت حصة جبل لبنان من هذا الاجمالي ٣٩،٢٪ ، وحصة البقاع ١٩،٩٪ ، وحصة الجنوب ١٧،٢٪ ، وحصة الشمال ١٥،٩٪ ، وحصة بيروت ٧،٨٪ .

جدول رقم ٢ : توزيع التعاونيات حسب المحافظات سنة ١٩٨٨

المحافظات / التعاونيات	بيروت	جبل لبنان	البقاع	الجنوب	الشمال	الاجمالي
العدد	٣٠	١٥٠	٧٦	٦٦	٦١	٣٨٣
٪	٧،٨	٣٩،٢	١٩،٩	١٧،٢	١٥،٩	١٠٠٪

رسم ٢ : توزيع التعاونيات حسب المحافظات سنة ١٩٨٨

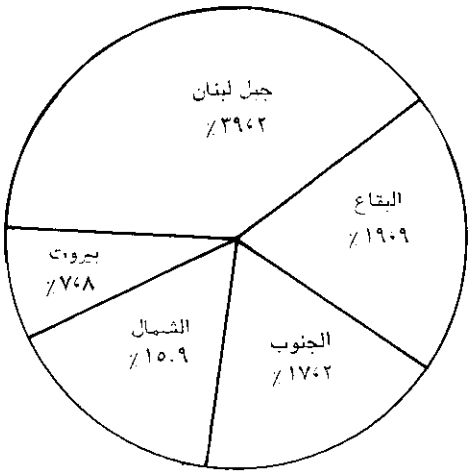

٦ ــ انتشار التعاونيات في القطاع الزراعي اللبناني

بدء العمل التعاوني في لبنان في الحقل الزراعي ، ذلك ان اول تشريع تعاوني في لبنان كان قد نظم الحركة التعاونية في هذا القطاع فقط . ان الاهمية التي يتميز بها القطاع الزراعي في لبنان من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، وحاجة هذا القطاع الى التنظيم والتحديث ، قد جعلتا منه ميدانا مناسبا للعمل التعاوني ، ان من جهة التمويل والانتاج ، أو من جهة التصنيع وتصريف المنتجات .

برزت في القطاع الزراعي عدة تعاونيات كبيرة ، منها تعاونية مزارعي الشمندر السكري التي تتولى تصريف كامل انتاج الشمندر السكري ، وتعاونية البقاع لانتاج وتوزيع البيض التي تصرف ما يقارب نصف انتاج البيض وتعاونية البطاطا التي تتولى تصريف حوالي ٥٥٪ من انتاج البطاطا ، بالاضافة الى تعاونيات الخضار ، والفاكهة ، والكرمة ، والزيتون ، وتربية دود الحرير ، وجمع وتصريف الحليب وغيرها .

شكلت التعاونيات الزراعية عنصر مهما في ادخال التقنيات الحديثة الى بعض الحيازات الزراعية ، وفي تقديم خدمات مختلفة للمزارعين ، سواء في تأمين وسائل الانتاج من آلات وادوات وتجهيزات ، أو في توفير مستلزمات الانتاج من بذار مؤصلة وأسمدة كيمائية وأدوية زراعية وأعلاف لتربية المواشي وغيرها ، وفي تأمين توضيب وتصريف الانتاج، وتسهيل الحصول على القروض اللازمة للمزارعين لانماء وتطوير مشاريعهم الزراعية. ان زيادة المداخيل التي تؤمنها التعاونيات الزراعية لاعضائها ، عن طريق تخفيض اكلاف انتاجهم ، أو

بيع محاصيلهم بأسعار افضل تسمح لهم بتحسين مستوى معيشتهم .

يبرز انتشار التعاونيات الزراعية في المحافظات اللبنانية بشكل واضح في كل من الجدول الثالث ، والرسم البياني الثالث . ان ٢٩،٥٪ من التعاونيات الزراعية هي في جبل لبنان ، و ٢٦،١٪ في البقاع ، و ٢٢،٧٪ في الشمال ، و ٢٠،٧٪ في الجنوب ، و ١٪ في بيروت .

تميزت انجازات الحركة التعاونية في القطاع الزراعي حتى اليوم بحجمها المحدود ومن المهم تنشيط تنمية التعاونيات الزراعية ، وتنويعها ، وتحقيق تكاملها العامودي Intégration وتمكينها من انشاء الصناعات الزراعية التي تشكل عامل تقدم وانماء لمختلف جوانب القطاع الزراعي ولمختلف المناطق اللبنانية .

جدول رقم ٣ : توزيع التعاونيات الزراعية على المحافظات اللبنانية سنة ١٩٨٨

المحافظات / التعاونيات الزراعية	بيروت	جبل لبنان	البقاع	الجنوب	الشمال	الاجمالي
العدد	٢	٦٠	٥٣	٤٢	٤٦	٢٠٣
٪	١	٢٩٫٥	٢٦٫١	٢٠٫٧	٢٢٫٧	١٠٠٪

رسم ٣ : توزيع التعاونيات الزراعية على المحافظات اللبنانية سنة ١٩٨٨

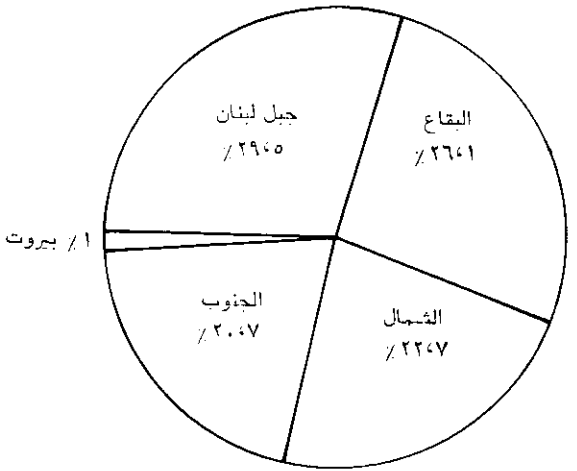

٧ ــ انتشار التعاونيات في القطاع الاستهلاكي اللبناني ودورها في الحد من ارتفاع الاسعار

ان ارتفاع الاسعار في لبنان سنة بعد سنة كان يعود بشكل أساسي الى خلل بنية الاقتصاد اللبناني ، ان لجهة القطاعات الاقتصادية ، أو لجهة المناطق اللبنانية ، والى تزايد الطلب الداخلي ، وتقلص الانتاج الداخلي ، وعجز الميزان التجاري ، والوضع المتردي لميزان المدفوعات ، وارتفاع كمية النقد ، وانخفاض الناتج بالاسعار الثابتة ، وتزايد النفقات العامة ، وتقلص الايرادات العامة ، وارتفاع عجز الموازنة ، وتزايد الدين العام ، والخلل بين الاجور والانتاجية ، وارتفاع أكلاف الانتاج .

وقد خفف من حدة ارتفاع الاسعار ومن امكانية تطوره ، ولو بشكل محدود ، انشاء التعاونيات الاستهلاكية منذ سنة ١٩٦٩ ، وتزايد عددها فيما بعد ، وانتشارها بحيث أصبحت تضم النقابات العمالية واتحاداتها ومختلف الفئات الشعبية من ذوي الدخل المحدود ، وتؤمن لاعضائها السلع والمواد الاستهلاكية بأسعار مخفضة نسبيا ، بالاضافة الى تصريفها بعض المنتجات الزراعية العائدة للتعاونيات الزراعية . وقد أصبحت التعاونيات الاستهلاكية تحتل مركزا فعالا في شبكة توزيع المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية بحيث شكلت عنصر منافسة جديد كونها لا تتوخى الربح . وبذلك منعت هذه التعاونيات ارتفاع الاسعار بالشكل الذي كان يمكن حصوله لولا وجودها ، بحيث عمت فائدتها اعضاءها وكافة المستهلكين .

اما التردي الكبير في الوضع المعيشي الذي حصل في سنة ١٩٨٧ ، فكان النتيجة الحتمية للمضاربة النقدية الانتهازية

التي تنتظر فرص استغلال أي وضع امنـي او سياسي او اقتصادي لتحقيق مزيد من الارباح الفردية ولو على حساب المصلحة الوطنية . وقد بلغ سعر صرف الدولار ٨٧ ل.ل. في بداية سنة ١٩٨٧ ، ووصل الى ٣٠٠ ل.ل. في أواخـر ايلول ، والى ٦٢٥ ل.ل. في تشرين الاول في السوق الرسمي ، و ٦٥٠ في السوق السوداء ، ثم تراجع الى ٤٥٥ ل.ل. في نهاية كانون الاول . وقد انتقلت هذه العدوى الى بائعي السلع والخدمات ، الذين بدأوا بدورهم عملية استغلال واسعـة لفرص تحقيق الاثراء الفاحش ، وذلك عن طريق التقويـم اليومي لاسعار السلع والخدمات بالارتباط مع التقلبات اليومية لاسعار العملات الاجنبية حتى بنسب تفوقها بكثير . وهذا ما جعل اسعار السلع والخدمات ترتفع ما بين أربع مرات وعشر مرات خلال سنة ١٩٨٧ . ان الغلاء المستشري اليوم له وجه غير طبيعي هو نتيجة ما يحصل بشكل غير طبيعي على صعيد العملات الاجنبية في لبنان منذ وقت غير بعيد والتي بلغت مستويات مصطنعة غير معقولة ، وغير مقبولة ، وغير منطقية وغير معبرة اطلاقا عن الوضع الاقتصادي الحقيقي . وفي هذه الظروف ، وحتى تكون التعاونيات الاستهلاكية فعالة في الحد من ارتفاع الاسعار ، فمن الضروري أن تكون مصادر تموينها بالسلع خاصة بها عن طريق الفرع الاستهلاكي في الاتحـاد الوطني للتعاونيـات ، وليس عن طريق الوكـلاء المستوردين وبائعي الجملة كما هو حاصل اليوم .

يبين لنا كل من الجدول الرابع والرسم البياني الرابـع انتشار التعاونيات في المحافظات اللبنانية . ان ٣٩،٤٪ من التعاونيات الاستهلاكية هـي في جبل لبنان ، و ١٦،٧٪ في

البقـاع ، و ١٦،٧٪ في الشمال ، و ١٥،١٪ في بـيروت ، و ١٢،١٪ في الجنوب .

جدول رقم ٤ : توزيع التعاونيات الاستهلاكية على المحافظات اللبنانية سنة ١٩٨٨

المحافظات / التعاونيات الاستهلاكية	بيروت	جبل لبنان	البقاع	الجنوب	الشمال	الاجمالي
العـدد	١٠	٢٦	١١	٨	١١	٦٦
٪	١٥،١	٣٩،٤	١٦،٧	١٢،١	١٦،٧	١٠٠٪

رسم ٤ : توزيع التعاونيات الاستهلاكية علـى المحافظـات اللبنانية سنة ١٩٨٨

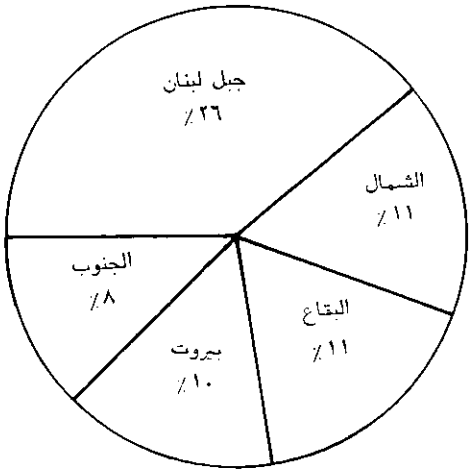

٨ ــ دخول التعاونيات الى القطاع السكني في لبنان ودورها كاحد عناصر حل الازمة السكنية

بدأت أزمة السكن في لبنان منذ الستينات ، واخذت تزداد اشتدادا بارتفاع أسعار الاراضي والشقق وبدلات الايجارات الجديدة بشكل يدعو الى القلق منذ سنة ١٩٧٣ ، وذلك كنتيجة للهجرة السكانية الداخلية من المناطق نحو المدن والعاصمة ، ولعدم توفر سياسة سكنية قادرة على تأمين السكن للعدد الضخم من الوافدين . وقد أدت الحوادث التي بدأت منذ سنة ١٩٧٥ الى تهديم وتضرر عدد كبير من الابنية السكنية ، مما زاد في أزمة السكن بحيث أصبحت تشكل معضلة اجتماعية كبيرة تنذر ايضا بمشاكل كبيرة في حال استتباب الامن .

ان النمو السريع للتعاونيات السكنية ، والانتشار السريع لها في مختلف المناطق اللبنانية ، يبينا لنا أهمية الازمة السكنية ومدى الحاجة الى الحلول السكنية التي تعتبر التعاونيات السكنية أحد عناصرها الاساسية .

بعد ان كان عدد التعاونيات السكنية خمس تعاونيات سنة ١٩٧٩ ، أصبح عددها ٩٨ تعاونية سنة ١٩٨٨ اي بزيادة بلغت حوالي ٢٠ مرة بالمقارنة مع سنة ١٩٧٩ ، وقد تطور هذا العدد بمتوسط سنوي مقداره ٣٩٪ .

يعكس لنا الجدول الخامس والرسم البياني الخامس انتشار التعاونيات السكنية في المحافظات اللبنانية . ان ٦١،٢٪ من التعاونيات السكنية هي في جبل لبنان ، و١٤،٣٪ في الجنوب ، و ١٣،٣٪ في بيروت ، و ٧،١٪ في البقاع ، و ٤،١٪ في الشمال .

جدول رقم ٥ : توزيع التعاونيات السكنية على المحافظات اللبنانية سنة ١٩٨٨

المحافظات / التعاونيات السكنية	بيروت	جبل لبنان	البقاع	الجنوب	الشمال	الاجمالي
العـــدد	١٣	٦٠	٧	١٤	٤	٩٨
٪	١٣،٣	٦١،٢	٧،١	١٤،٣	٤،١	٪١٠٠

رسم ٥ : توزيع التعاونيات السكنية على المحافظات اللبنانية سنة ١٩٨٨

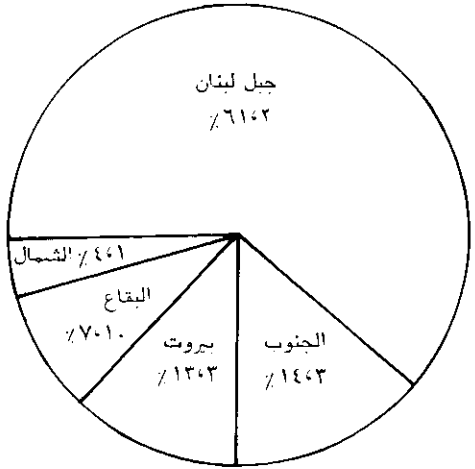

الخلاصـــة

تناولنا في بحثنا ابراز علاقة التعاونيات بالاقتصاد مـــن زاوية كون التعاونيات مشروع اقتصادي يتطلب توفر مقومات اقتصادية واجتماعية لنجاحه ، ومن ناحية انتشار التعاونيات في مختلف القطاعات الاقتصادية والمناطق ، ومن خلال تحليل اهداف تأمين مستلزمات الانتاج الزراعي بواسطة التعاونيات وتحسين الانتاجية وتصنيع الانتاج والتسويق ، ومن خـــلال استعراض بعض المشكـــلات الاقتصادية التـــي تواجههـــا التعاونيات الاستهلاكيـــة ، وتحديـــد العناصر الاقتصادية الاساسية لنجاح مشروع التعاونية الاستهلاكية .

وقد أعطينا بعض الافكار الرئيسية لآثار التعاونيات على الاقتصاد الوطني عبر انتشار الحركة التعاونية في مختلـــف القطاعات الاقتصادية والمناطق اللبنانية كأحد عناصر حـــل الخلل البنيوي وخلل المناطق ، وعبر بعض انجازات التعاونيات في القطاع الزراعي ، وعبر انتشار التعاونيات الاستهلاكية ودورها في الحد من ارتفاع الاسعار ، ودخول التعاونيات الى القطاع السكني ودورها كأحد عناصر حل الازمة السكنية .

ولا بد من الاشارة الى الدور الاقتصادي للاتحاد الوطني للتسليف التعاوني ، الذي يعتبر مؤسسة مالية خاصة بالقطاع التعاوني تؤمن له القروض لتمويل مشاريعه . وهكذا فـــان هذه المؤسسة المالية تقوم بدور مصرف للتنمية لمختلف فروع القطاع التعاوني ومؤسساته .

وحتى تتمكن التعاونيات من القيام بدور اقتصادي فعال له آثار ايجابية ملموسة على الاقتصاد الوطني ، يجب تأمين

مصادر تموين خاصة بها عن طريق الاجازة لفرع التعاونيات الزراعية في الاتحاد الوطني العام للجمعيات التعاونية اللبنانية، وباشراف المديرية العامـــة للتعاونيات ، استيراد وسائـــل الانتاج من آلات وتجهيزات زراعية وبذار مؤصلة وأسمدة كيمائية وأدوية وأعلاف ، وتوزيعها على التعاونيات الزراعية بأسعار الكلفة . كما يجب الاجازة أيضا لفـــرع التعاونيات الاستهلاكية استيراد السلع وتأمينها للتعاونيات الاستهلاكية بأسعار الكلفة . ان الحد من ارتفاع الاسعار يمكن أن يحصل عـــن طريق توسيـــع شبكـــة التعاونيات الاستهلاكيـــة ، وربطها بالتعاونيات الزراعيـــة لتحقيـــق التكامل العامودي Intégration Verticale الذي يحد من دور الوسطاء ، هذا الدور الذي يكون على حساب المنتج والمستهلك معا .

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام